



المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

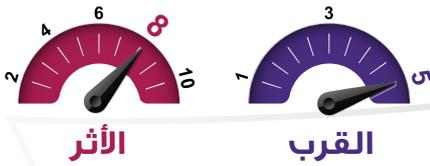
6 أحداث غير متوقعة... قابلة للحدوث في 2017



بقلم
عماد مشتاق

الملخص التنفيذي

6 أحداث غير متوقعة... قابلة للحدوث في 2017



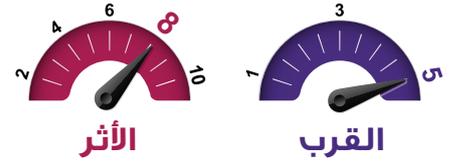
يقاس كل حدث على معيارين رئيسيين هما: القرب والأثر. حيث يقاس الأثر بناءً على التأثير والنتائج الذي من الممكن أن تسفر عنها الأحداث. في حين يقاس القرب بمدى واقعية وقوع الحدث بناءً على المعطيات الدولية.

يُلقي التقرير التالي الضوء على ستة أحداث غير متوقعة عالميًا، وقابلة للحدوث خلال العام الجاري 2017.

تلك الأحداث قادرة على عمل تغييرات كبيرة، ما يُوجب علينا أن نكون على أتم استعداد لها، رغم أنها غير متوقعة أو ذات تأثير ضعيف.

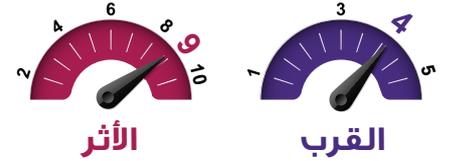
وقد تم تصنيف هذه الأحداث بناءً على مدى قرب حدوثها (من 5) وأثرها المحتمل (من 10).

1. هجوم الكتروني يشل حركة الاقتصاد: تسارع الدول لحماية الأنظمة الإلكترونية



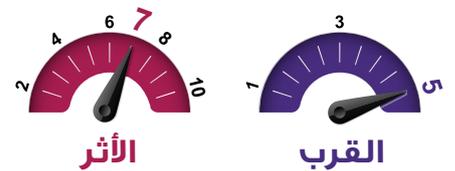
من المتوقع أن يشهد عام 2017 تزايدًا في وتيرة الهجمات الإلكترونية وأثرها، خاصة الهجمات المدعومة من الدول، حيث تُقدر تكلفتها الحقيقية بمئات مليارات الدولارات.

2. اندلاع حرب عالمية تجارية: عودة سياسة الحماية الاقتصادية



إن العالم على أعتاب فترة جديدة من الركود التجاري العالمي، والذي قد يدفع الدول لتبني إجراءات للمحافظة على وظائف العاملين فيها وقطاعاتها الصناعية، وقد يتسبب ذلك بخسائر كبيرة في عدد من المجالات وإلى إمكانية حدوث أزمة مالية جديدة. وقد نشهد أولى المواجهات في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين مع خفض قيمة العملة الصينية في بداية العام.

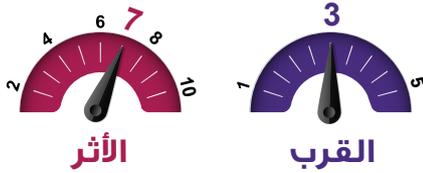
3. قفز عائدات السندات وتأثيره على زيادة معدلات التضخم



ماذا يحدث إذا زادت عوائد السندات عالميًا، بعد معاناة لعقود طويلة من تدني مستوياتها إلى صفر٪ في بعض الأحيان، تزامنا مع التوقعات بإعلان الحكومات لإجراءات التحفيز المالي وما يتبعه من رفع لمعدلات التضخم. ففي حالة ارتفاع تلك العوائد قد تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الأسواق العالمية ورواتب التقاعد وتقييم العقارات والمؤسسات العالمية.

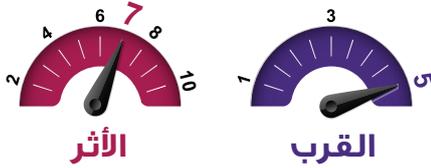
4. انهيار الاتحاد الأوروبي: هل سيساهم خروج بريطانيا والخروج المحتمل ليطاليا والبرتغال في انهيار الاتحاد الأوروبي؟

هل سيساهم خروج بريطانيا والخروج المحتمل ليطاليا والبرتغال في انهيار الاتحاد الأوروبي؟



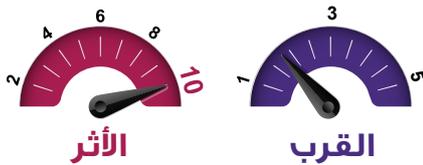
تتزايد احتمالات انهيار الاتحاد الأوروبي في العام الجاري 2017، في ظل ما أسفرت عنه الانتخابات الأوروبية الأخيرة ونمو سياسات الحركات الشعبوية، هذا مع اتساع نطاق عائدات السندات في مثل تلك الأوقات المضطربة، وهو ما سوف يشكل ضغطًا كبيرًا على أسعار العملات، وإذا صوتت دولة أخرى للمغادرة الاتحاد الأوروبي سوف تنسحب دول أخرى تبعًا.

5. معاناة افريقيا: العنف المتزايد



من المحتمل أن يتبع تباطؤ النمو وتوقف الإعانات المالية وخفض قيمة العملات في الدول الأفريقية ارتفاعًا في أسعار الأغذية، والذي قد يكون أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الربيع العربي. وقد يتسبب ذلك بموجة أخرى من الاحتجاجات والتخيرات السياسية في المنطقة، بالإضافة إلى وقوع اضطرابات كبيرة.

6. الخريف الغربي: وسقوط الديمقراطية الليبرالية



تُعاني الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية التي يُدافع عنها الغرب من انحسار مؤكد. ونتيجة لذلك، فمن المحتمل أن نشهد انتشارًا للعنف السياسي، إذ ستتصرف الحكومات بأسلوب أحادي وتنافسي على نحو يضر بالنمو والاستقرار العالميين.

الدراسة مُعدة من قبل الكاتب عماد مشتاق،
وتم تحريرها وتنقيحها وإعدادها للنشر
من قبل المنتدى الاستراتيجي العربي.

جميع حقوق النشر محفوظة للمنتدى الاستراتيجي العربي.



المحتوى

- 1 **الملخص التنفيذي:**
6 أحداث غير متوقعة... قابلة للحدوث في 2017
- 5 **المقدمة**
- 6 **هجوم إلكتروني يشلُّ الاقتصاد العالمي:**
تتسارع الدول لحماية الأنظمة الإلكترونية
- 8 **اندلاع حرب عالمية تجارية:**
عودة سياسة الحماية الاقتصادية
- 10 **قفز عائدات السندات وتأثيره على زيادة معدلات التضخم:**
- 12 **انهيار الاتحاد الأوروبي**
هل سيساهم خروج بريطانيا والخروج المحتمل لإيطاليا والبرتغال في انهيار الاتحاد الأوروبي؟
- 14 **معاناة إفريقيا**
من العنف المتزايد
- 16 **الخريف الغربي**
وسقوط الديمقراطية الليبرالية
- 18 **السيرة الذاتية للمؤلف**



المقدمة

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم المنتدى الاستراتيجي العربي عام 2001 ليكون منصة لاستشراف المستقبل وتحديد الاتجاهات الاقتصادية والسياسية المحتملة.

وفي حين ينصب تركيزنا على الاتجاهات طويلة المدى وذات الأثر الكبيرة، والتي خضعت لكثير من النقاش، إلا أنه برزت خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من الأحداث التي سلطت الضوء على أهمية «الأحداث غير المتوقعة» أو ما يعرف بـ«أحداث البجعة السوداء». وكانت هجمات 11 سبتمبر 2001 وأزمة الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية بعض الأمثلة على أحداث البجعة السوداء غير المتوقعة.

وقد عرّف المفكر نسيم نيكولا طالب هذه الأحداث بأنها أحداث غير المتوقعة ولكنها تترك تأثيرًا كبيرًا في حال وقوعها، كما لا يُمكن تفسيرها إلا بعد حدوثها، لأن التنبؤ بها قبل حدوثها أمر صعب للغاية.

ونظرًا لطبيعة هذه الأحداث، يكاد يكون التنبؤ بها أمرًا مستحيلًا، وهو ما يدعم التوصية التقليدية التي تدعو إلى زيادة الفاعلية والقدرة على التحمل، من أجل مواجهة الصدمات الشديدة التي تتسبب بها.

ولكن ثمة بعض الأحداث المُشابهة ذات الأثر الكبير والتي يُمكن القول بأنه تم التقليل من احتمالية حدوثها من قبل الناس. وتُعرف هذه بـ«الأحداث غير المتوقعة ذات الأثر الكبير» أو «أحداث البجعة الرمادية». وكان استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وفوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية بعضًا من الأمثلة على هذه الأحداث خلال الفترة الأخيرة.

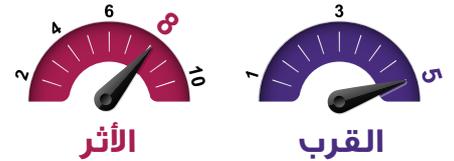
كما أن لهذه الأحداث صفات ثلاثة أخرى. أولاً، أنها تحدث في العادة نتيجة لوصول اتجاه بعيد المدى إلى ذروته ثم انهياره أو عندما يشهد اتجاهًا طبيعيًا تسارعًا شديدًا ومفاجئًا. وعادة ما تفشل النماذج التقليدية، التي تقوم على توقع المستقبل بناء على أحداث ماضية، في تحديد هذه التوجهات.

ثانيًا، يتّسم السيناريو الذي يتمحور حول النتيجة الأكثر احتمالية بمستوى جيد من الرضا عن التوقعات، في حين أن هنالك غياب تام لأي استعداد للحدث ذي احتمالية الحدوث المنخفضة والأثر الكبير. وأخيرًا، فإنه عادة ما ينجم عن هذه الأحداث تحول لدى الأطراف المشاركة فيها، وانتقالها من حالة التعاون إلى التنافس.



هجوم الكبروني يشل حركة الاقتصاد العالمى:

تتسارع الدول لحماية الانظمة الكبرونية



الملخص

يُمكن ملاحظة أهمية الفضاء الإلكتروني من خلال آخر تصريح لحلف الناتو؛ إذ اعتبر أي هجوم إلكتروني على الفضاء الإلكتروني بمثابة هجوم على الحلف ذاته!

وفي خطوة غير مسبوقة اتهمت الولايات المتحدة روسيا رسمياً - في الثامن من أكتوبر الماضي - باختراق رسائل البريد الإلكتروني الخاصة باللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي بهدف التأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية حينذاك.

ومع ذلك، فإن طبيعة شبكة الإنترنت وتوزيعها المتعمد تجعل من الصعب تحديد المكان الذي انطلقت منه تلك الهجمات. فعلى سبيل المثال، أصبح عدد كبير من المواقع الإلكترونية، من بينها «تويتر» و«نيتفليكس» و«أمازون» غير متاحة في الثاني والعشرين من شهر أكتوبر من عام 2016، وذلك نتيجة لاستخدام مجموعة من المخترقين لما يُعرف بشبكة الروبوتات الإلكترونية أو الـ «botnet» والمكونة من آلاف الكاميرات المُخترقة والمتصلة بشبكة الإنترنت بغية توجيه عدد كبير من مقاطع الفيديو إلى مزود نظام أسماء

من المتوقع أن يشهد عام 2017 تزايداً في وتيرة الهجمات الإلكترونية وأثرها، خاصة الهجمات المدعومة من الدول، كما تُقدر تكلفتها الحقيقية بمئات مليارات الدولارات.

بات الإنترنت جزءاً أساسياً من حياتنا. ورغم عدم إمكانية إنكار فوائده، إلا أن الأساسات التي بُني عليها قديمة في الغالب، مما يجعلها ضعيفة أمام الهجمات التي يمكن أن تحدث.

وثمة شكلين أساسيين لهذه الهجمات؛ أولاً الهجمات التي تهدف إلى سرقة المعلومات السرية من شبكات يفترض أنها آمنة، وثانياً تلك التي تستهدف البنى التحتية لشبكة الإنترنت بغية تقييد إمكانية الوصول للإنترنت، وهي تُعرف بهجمات حجب الخدمة.

في الماضي، كانت تتم الهجمات عن طريق مجموعات مستقلة من المخترقين بهدف التسلية أو لتحقيق الأرباح، إلا أننا شهدنا تطوراً في الهجمات أدى إلى ظهور هجمات مدعومة من الدول خلال الأعوام القليلة المنصرمة. وتفتح تلك الهجمات جبهات جديدة للصراع بين الدول، وقد يكون لها تداعيات مثيرة للقلق.

1 الدفاع الإلكتروني لحلف الناتو http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_78170.htm

تعطل أعمال إحدى أكبر الشركات العالمية المنتجة للنفط. وتشهد هذه الهجمات المزيد من التطور مع تعزيز الدول لقدراتها للرد عليها؛ إذ نلاحظ استهداف بعض البنى التحتية مثل المستشفيات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية.

وقدر مركز أبحاث «Juniper Research» حجم خسائر الجرائم الإلكترونية المتوقعة عالمياً حتى العام 2019 بما يقارب 2 تريليون دولار¹. ولكن من المحتمل أن يشهد عام 2017 تزايداً ملحوظاً في عدد الهجمات الإلكترونية المدعومة من الدول. وسيكون لتلك الهجمات أثر يُمكن أن يطال الحياة اليومية للمواطنين والأداء الاقتصادي للدول، وهو مستوى أعلى بكثير من بعض الهجمات التي شهدناها حتى الآن.

ومن أجل وضع كل هذا في سياقه المناسب، يتوقع المجلس الأطلسي أن تتسبب الهجمات الكبرى والمتصاعدة بأضرار تُقدّر بمئات المليارات أو حتى تريليونات من الدولارات².

وتعد الأسواق العالمية من العوامل المُوجهة لهذه الهجمات؛ إذ أصبحت مشاكل الأسواق الكبيرة والمفاجئة أكثر شيوعاً. وكلما ضعفت الأسواق زادت إمكانية خفض أسعار الأصول بمليارات أو تريليونات الدولارات خلال لحظات.

النطاقات (DNS)، الذي هو بمثابة دليل الهاتف لشبكة الإنترنت، مما تسبب في تعطله.

ومع أن مجموعة (مخترقي العالم الجديد) «New World Hackers» أعلنت مسؤوليتها عن هذا الهجوم، تشير هجمات مماثلة، لم تتبن المجموعة المسؤولية عنها، إلى عملية مدعومة من دولة ما بهدف التحقق من بعض الأنظمة المهمة، واختبار دفاعاتها استعداداً لشن هجمات مستقبلية عليها.

ورغم محدودية الآثار التي تسببت بها الهجمات الإلكترونية إلى الآن، إلا أن العالم شهد بعض الحالات الحقيقية التي شكلت مصدر قلق. فعلى سبيل المثال، أصيب البرنامج النووي الإيراني بفيروس خبيث يعرف باسم «ستاكسنت»، تسبب بدوران 20% من أجهزة الطرد المركزي بسرعة كبيرة، مما تسبب في تعطلها، ويشير تعقيد فيروس «ستاكسنت» إلى أنه طُوّر من جهات حكومية. ونتج عن ذلك الهجوم تسارع في سباق التسليح الإلكتروني، والذي دفع العديد من الدول الكبرى إلى تأسيس فرق متخصصة من المخترقين وأسلحة إلكترونية لغايات احتياطية.

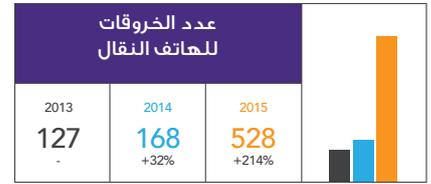
وعلى الجانب الآخر من الخليج العربي، تعرّضت شركة أرامكو السعودية لهجوم نجح في مسح المعلومات المُخزنة على 35,000 من أقراصها الصلبة³ باستخدام فيروس يدعى «شمعون»، والذي استهدف أيضاً شركة «راس غاز»، مما أدى إلى

1 <https://www.juniperresearch.com/press/press-releases/cybercrime-cost-businesses-over-2trillion> 4

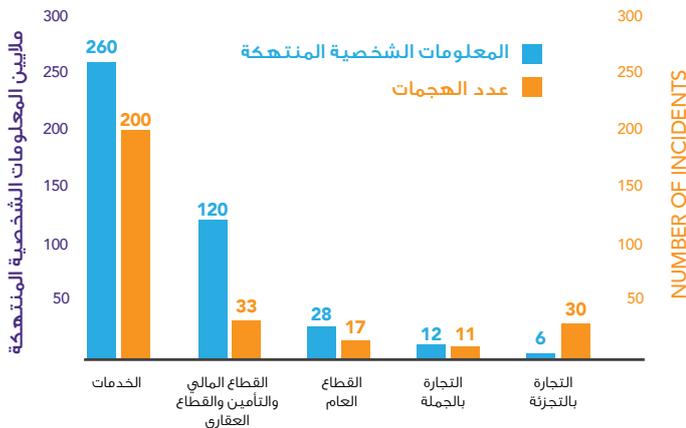
2 الصندوق الثالث من المحار الإلكترونية، ماذا لو تعرضنا لكارثة إلكترونية؟
<http://publications.atlanticcouncil.org/cyberisks/> 5

2 <https://en.wikipedia.org/wiki/Stuxnet> ويكيبيديا ستاكسنت.

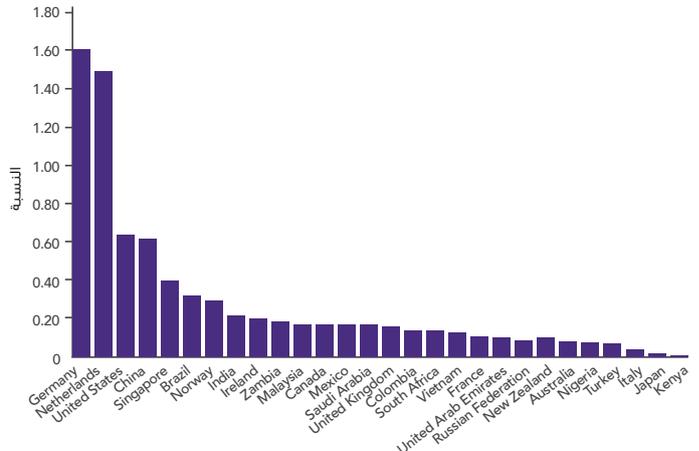
3 سي إن إن، القصة الحقيقية وراء أكبر اختراق في التاريخ،
<http://money.cnn.com/2015/08/05/technology/aramco-hack/> 3



أكبر 5 قطاعات تأثراً بالخروقات الإلكترونية من حيث عدد الهجمات والمعلومات الشخصية المنتهكة



كلفة الجرائم وعمليات التجسس الإلكترونية كنسبة من الناتج العام المحلي



Source: CSIS (2014)

1 NATO Cyber Defence: http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_78170.htm

2 Wikipedia Stuxnet: <https://en.wikipedia.org/wiki/Stuxnet>

3 CNN: The Inside Story of the Biggest Hack in History: <http://money.cnn.com/2015/08/05/technology/aramco-hack/>

4 Cyber risks box 3 what if the us suffered a cyber disaster? <http://publications.atlanticcouncil.org/cyberisks/>

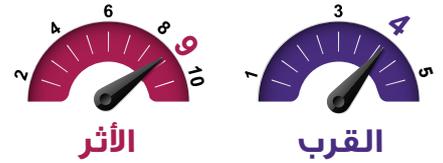
5 <https://www.symantec.com/content/dam/symantec/docs/reports/istr-21-2016-en.pdf> is full of statistics (and other infographics) of growing malware threat, eg:

6 Costs of Cyber Crime (Source Center for Strategic and International Studies, "Net Losses: Estimating the Global Cost of Cybercrime," Economic Impact of Cybercrime II (Center for Strategic and International Studies, June 2014), http://csis.org/files/attachments/140609_rp_economic_impact_cybercrime_report.pdf)



اندلاع حرب عالمية تجارية؛

عودة سياسة الحماية الاقتصادية



الملخص

ويشكل هذا التباطؤ مصدر قلق كبير، لأنه عادة ما يتجاوز النمو التجاري مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهو يُشير إلى مشاكل جوهرية أوسع مما تم التركيز عليه في الثورة العالمية المناهضة للعولمة والتجارة الحرة.

يشكل تراجع نمو الاستثمارات الثابتة مصدر تهديد للقطاع التجاري في الاقتصادات المتقدمة، رغم تحول السيناريو الآن من الإجراءات الشاملة للمصارف المركزية إلى تركيز السياسات بشكل أكبر على الإنفاق على البنى التحتية من أجل تشجيع الطلب من قبل المستخدمين النهائيين، وهو ما يُجسّد رد فعل الأسواق والخبراء الاقتصاديين على الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بالترحيب بخطط الإنفاق الكبيرة للرئيس دونالد ترامب.

وفي بيئة تشهد نموًا تجاريًا متباطئًا وتبني المزيد من السياسات التي تهدف إلى كسب رضا المواطنين؛ من المحتمل أن نرى عودة كبيرة لإجراءات حماية المنتجات الوطنية، وخاصة مع لجوء العديد من الدول إلى تخفيض عملاتها لتعزيز منافستها، خاصة في الأسواق الناشئة واليابان.

وقد أدت هذه السياسات الاقتصادية تاريخيًا إلى تزايد مفاجئ وسريع للعقبات التجارية بين الدول، ما قد يترك أثرًا سلبيًا

إن العالم على أعتاب فترة جديدة من الركود التجاري العالمي، والذي قد يدفع الدول لتبني إجراءات للمحافظة على وظائف العاملين فيها وقطاعاتها الصناعية، وقد يتسبب ذلك بخسائر كبيرة في عدد من المجالات وإلى إمكانية حدوث أزمة مالية جديدة. وقد نشهد أولى المواجهات في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين مع خفض قيمة العملة الصينية في بداية العام.

عملت البنوك المركزية الكبرى سوية منذ الأزمة المالية التي هزت العالم في 2008 بهدف دعم الاقتصاد العالمي، من خلال اللجوء إلى استراتيجيات متطورة مثل التيسير الكمي وسياسات الفائدة الصفرية.

ورغم نجاح تلك الإجراءات في تحقيق استقرار في الاقتصاد العالمي، إلا أنها لم تنجح في دفع النمو الذي يشهد تباطؤًا مستمرًا. وتوقع منظمة التجارة العالمية أن تنمو التبادلات التجارية هذا العام بوتيرة هي الأبطأ منذ الركود العالمي بعد عام 2008. وسيؤدي هذا الأمر بدوره إلى عجز في الناتج المحلي الإجمالي!

إضافيًا على التبادلات التجارية العالمية، والتسبب بصدمة منهجية محتملة، نظرًا لافتراض مفاده أن التجارة ستستمر بالنمو ولوجود أنشطة تمويل تجاري كبيرة يمكن الاستفادة منها .

وقد يمنح ذلك مزيدًا من القوة للدولار، وهو أمر لن يعود بالنفع على السلع الأساسية والأسواق الناشئة التي ستعاني بدورها من انخفاض تنافسية بضائعها المُصدّرة.

لقد شهدنا علامات مبكرة للضغوطات التجارية والتي تمثلت بإفلاس شركات شحن وتذبذبات في التبادلات التجارية، إلا أن وتيرة العولمة المتسارعة وتحرير التجارة قد تفاجئ الجميع مع توقف الدول عن التعاون وانتقالها إلى التنافس الجدي. وعادة ما تظهر التدايعات السياسية للإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد، عن طريق زيادة الدعم للسياسات والجهات الوطنية وازدياد الشكوك تجاه المهاجرين والأجانب.

وقد تُخفف إجراءات التحفيز المالي الكُبرى ومشاريع البنى التحتية من وطأة بعض الآثار السلبية لهذا التغيير الحاد. ولكن من المُحتمل أن تتسبب المخاوف التجارية والسياسية بحدوث اضطرابات حتى قبل أن تستخدم الحكومات هذه الحوافز والمشاريع لتحقيق الاستقرار، خاصة إذا ما بقيت عائدات السندات وتوقعات أسعار الصرف المستقبلية منخفضة.

ومن المُحتمل ملاحظة هذا التحول مع نهاية عام 2016 وبداية عام 2017 وذلك من خلال التعليقات وردود الفعل تجاه فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

إن النظرة الإيجابية تجاه خطط الرئيس الأمريكي لتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق على البنى التحتية، بغية تنشيط الاقتصاد الأمريكي وإيجاد فرص عمل، غطت على مخاوف وقوع حرب تجارية مع الصين، والتهديد بفرض رسوم جمركية على البضائع الصينية بنسبة 45% أو أكثر.

ومع ذلك، يتفاوض ترامب من موقع قوة، ومن المُحتمل مع

اقترب توليه لمنصبه في نهاية شهر يناير من عام 2017 أن نشهد المزيد من الخطابات التجارية، والتي ستركز على الصين وتلاعبها بالعملة. ويحفظ ذلك الصين على التحول من تثبيت عملتها إلى خفض قيمتها بالتدريج للوصول إلى تعويم حر يقل بنسبة 10%-20%. وسيُساعدها ذلك على استعادة بعض تنافسياتها المفقودة، إذ أصبحت الأجور في الصين ضعف مثيلاتها في المكسيك بعد أن كانت تقل بمستوى النصف عن الأجور المكسيكية قبل عشرة سنين فقط.

وجرت العادة على استخدام الصفقات التجارية كوسيلة لفرض السيطرة وبناء التحالفات مع الدول المجاورة. ويعني رفض ترامب لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، أن بإمكان الصين إنشاء منطقتها التجارية الخاصة، في حين سيتغير النفوذ الأمريكي في آسيا ليصبح ضامنًا للاستقرار عن طريق أسطول بحري أكبر وخطوط حمراء واضحة. كما ستعمل بنهج أحادي القطب بدلًا من العمل بنهج متعدد الأقطاب.

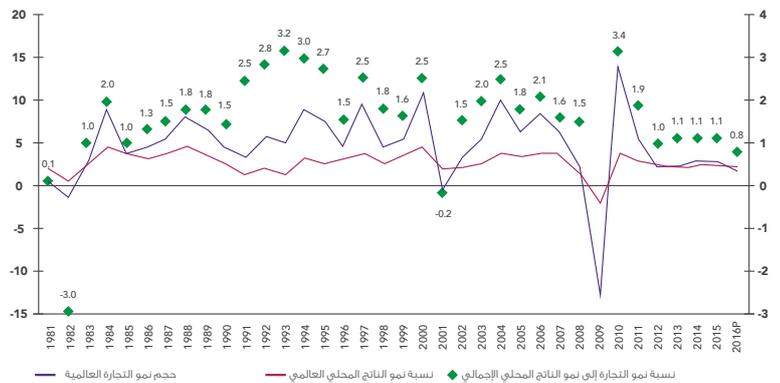
لا يمكن التكهن بالحروب التجارية، ويمكن لإجراءات حماية الاقتصاد الوطني أن تتطور بسرعة كبيرة. ويشير التباطؤ في النمو العالمي للصادرات إلى تزايد في مستوى التنافسية على حجم التجارة والحصص السوقية، والتي زادت من احتمالية التسبب بنتائج سلبية؛ وخاصة مع توقف العديد من الدول عن التعاون ولجوءها إلى التنافس فيما بينها. ونظرًا لترابط التجارة العالمية وتمويل هذه الأنشطة، فقد يؤدي ذلك إلى صدمة اقتصادية كبيرة بحجم غير متوقع.

العملات التي انخفضت قيمتها أمام الدولار منذ 2014



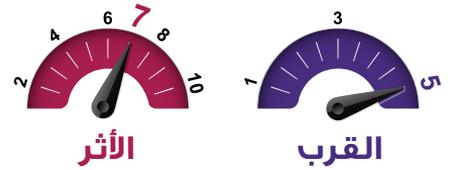
منذ 2014/01/01 (هل سيبدو الرسم البياني جيدًا؟)
اليورو (-20%)
الجنيه الإسترليني (-26%)
اليوان الصيني (-11%)
مؤشر عملات الأسواق الناشئة (أقل من -30%)
الروبل (-47%)

نمو جيد للواردات



كما أن حساسية عملات الأسواق الناشئة نسبة للدولار أمرًا مثيرًا للاهتمام، https://www.wto.org/english/news_e/pres16_e/pr779_e.htm

قفز عائدات السندات وتأثيره على زيادة معدلات التضخم



الملخص

ومع ذلك، فمن الصعب أن تنخفض قيمة العائدات بشكل أكبر من ذلك، ما دامت السيولة خيارًا بديلًا مجديًا، وخاصة بوجود عائدات سلبية تضمن الخسارة لمشتريها، إلا في حال العثور على من يقبل شرائها بمزيد من العائدات السلبية.

وحتى الآن، لعبت المصارف المركزية دور آخر المشتريين؛ إذ لجأت إلى شراء الديون بعائدات منخفضة للغاية وذلك كجزء من برامج التيسير المالي والشراء المباشر، بهدف إتاحة المجال أمام الشركات والدول المعرضة لضغوطات مالية لإعادة التمويل والاستمرار في العمل، على أمل تحفيز التعافي الاقتصادي.

باتت تلك السندات - التي كانت تعتبر آمنة وممولًا لصندوق التقاعد - أكثر خطراً بعد غياب الثقة في قدرة السندات الحكومية في الأسواق المتقدمة على التحكم بنمو السندات وحجم التضخم، وفي ظل اختفاء المشتريين الهامشين.

وتسعى بعض البنوك المركزية، مثل البنك المركزي الياباني، الذي أصدر نصف السندات ذات العائدات السلبية في العالم، إلى رفع مستوى التضخم بأكثر قدر ممكن وذلك بهدف تجنب الوقوع في فخ انخفاض معدل النمو وانخفاض نسبة التضخم.

ماذا يحدث إذا زادت عوائد السندات عالميًا، بعد معاناة لعقود طويلة من تدني مستوياتها إلى 0% في بعض الأحيان، تزامناً مع التوقعات بإعلان الحكومات لإجراءات التحفيز المالي وما يتبعه من رفع لمعدلات التضخم.

ففي حالة ارتفاع تلك العوائد قد تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الأسواق العالمية ورواتب التقاعد وتقييم العقارات والمؤسسات العالمية.

شهدت الأعوام الـ 35 السابقة أكبر نمو للسندات في الأسواق المتقدمة على الإطلاق، وذلك مع تراجع أسعار الفائدة فيها بشكل كبير. وقد كان ذلك التراجع كبيرًا لدرجة أدت إلى تحقيق الكثير من السندات الحكومية عائدات سلبية، بلغ حجمها 13,4 تريليون دولار أمريكي في أكتوبر 2016، بعد أن كان صفرًا خلال عام 2013، وهو ما يشكل ربع قيمة السندات التي تم إصدارها.

وقد كان لذلك أثر إيجابي على العديد من كبار المستثمرين؛ إذ عملت البنوك المركزية على زيادة قيمة السندات التي يحملونها، وعلى دعم أسعار العقارات، وذلك بفضل خفض تكلفة الرهون العقارية والاستفادة من التعاملات العقارية.



وقد شهدت أسعار العقارات في الأسواق المتقدمة ارتفاعًا بدرجة لا يمكن للقادمين الجدد تحملها دون حصولهم على مساعدات حقيقية، ونتيجة إخلالهم من العقارات المستأجرة. ولأن الاستثمارات العقارية هي افتراض طويل الأجل، فقد ثبت أن لديها حساسية مفاجئة تجاه التقلبات في سوق السندات الصاعدة وارتفاع أسعار الفائدة الأساسية، يُصاحبه انخفاض سريع في حجم التعاملات كما حصل أثناء الأزمة المالية عام 2008 ولكن دون إعانة تدعمها.

وستعاني الشركات التي نجت من ذلك بفضل قدرتها على الاقتراض دون تكلفة تذكر من انخفاض في هوامشها الربحية، وقد لا تنجح بعض الشركات في البقاء على قيد الحياة إذا عادت عائدات السندات إلى مستوياتها قبل الأزمة، مما يؤدي بالتالي إلى تزايد حالات الإفلاس.

كما أن الدول الناشئة عُرضة لزيادة العائدات العالمية. فوفقًا لمصرف التسويات الدولية، فإن الإقراض بعملة الدولار الأمريكي للمقترضين من الجهات غير المصرفية في الاقتصادات الناشئة قد تضاعف تقريبًا في الأعوام السبعة الماضية من 1.7 تريليون دولار في الربع الأول من عام 2009 إلى 3.2 تريليون دولار في الربع الأول من عام 2016. وإذا ما رافق ارتفاع العائدات تزايد في قوة الدولار، فإن ذلك سيشكل ضغطًا كبيرًا على الاقتصادات الناشئة؛ إذ ستتكدس الشركات في هذه الدول ديون بقيمة 340 مليار دولار والتي يجب سدادها خلال العامين القادمين.

وقد يكون عام 2017 هو العام الذي تنجح فيه البنوك المركزية بتحفيز التضخم، بعد أعوام من محاولتها القيام بذلك بأساليب تقليدية وغير تقليدية، ولكنها قد لا تتمكن من احتواء العواقب المالية لإجراءاتها.

وبدلاً من ذلك، فقد يتباطأ النمو بشكل أكبر، ويعود الركود الاقتصادي بمجموعة جديدة من التحديات، مما يجعل ذلك سلاحًا ذو حدين.

ويشكل ذلك انعطافاً خطيرة؛ إذ تقدر مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني أن عودة العائدات إلى مستويات عام 2011 سيؤدي إلى وقوع خسارة كبيرة تُقدر بنحو 3.8 تريليون دولار، مقابل التوقعات الحالية بحدوث ارتفاع طفيف في الأسعار. وفي الواقع، خسرت السندات أكثر من 1 تريليون دولار من قيمتها السوقية في الأسبوع الذي تلى الانتخابات الأمريكية.

وإذا بدأت عائدات السندات بالارتفاع، فإنها ستؤدي إلى خسارة المكاسب التي حققتها كبرى الصناديق في الأعوام الأخيرة، مما يجعل صناديق التقاعد وصناديق الثروة السيادية تبدو كأنها تعاني من نقص التمويل بشكل أكبر من الواقع، ما سيثير قلق الشعوب التي اعتمدت على وعود بالحصول على رواتب تقاعدية وحدوث استقرار اقتصادي.

كما يوجد عاملٌ دوري مرتبط بأسعار الفائدة وعائدات السندات، ومن المحتمل أن ترتفع الأسعار وعائدات السندات مع محاولة السوق تحقيق مكاسب مستقبلية بعد فترة من الاستقرار النسبي.

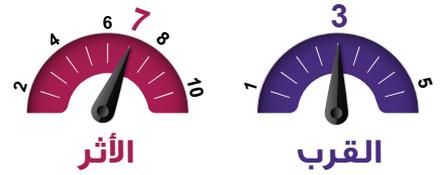
ومن المحتمل أن يُسرّع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من هذا الأمر، خاصة مع توقع رفع سعر الفائدة. ويأتي ذلك في وقت يشهد فيه سوق العمل الأمريكي مزيدًا من التحديات ويعود التضخم للظهور من جديد، يدعم ذلك توقعات بارتفاع التكاليف في ضوء خطط الرئيس دونالد ترامب لتعزيز الإنفاق. وقد تضطر دول كبرى أخرى، مثل بريطانيا، إلى رفع الأسعار، نظرًا لحاجتها إلى زيادة سعر الصرف لتحقيق الاستقرار في العملة ذات القيمة الأخذة بالانخفاض ووضع حد لخروج الاستثمارات منها.

وسيكون لنهاية سوق السندات الصاعدة تداعيات سلبية على قطاع العقارات بشكل خاص؛ إذ سيؤثر ارتفاع الأسعار على القدرة على تحمل التكاليف، وخاصة مع تزايد الحركات الشعبية والمطالبة بإعادة التوزيع في الأسواق المتقدمة.



انهيار الاتحاد الاوروبي

هل سيساهم خروج بريطانيا والخروج المحتمل لاييطاليا والبرتغال في انهيار الاتحاد الاوروبي؟



الملخص

بالخروج في الربع الأول من عام 2017، وأن الخروج النهائي سيكون بعد عامين رغم التحديات القانونية.

ومن المحتمل أن يُوفر تحديد موعد ثابت لخروج عضو مهم في الاتحاد دعمًا لأطراف أخرى ترغب في الابتعاد عن سياسة الحدود المفتوحة وتداعيات الهجرة، خاصة مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 1.7%، وبقاء نسبة البطالة فوق 10%.

وقد انعكس ذلك على صناديق الاقتراع، إذ انخفضت النسبة الإجمالية لأصوات أحزاب الوسط في أوروبا خلال العقد الماضي بنسبة 15% لتصل إلى أقل من 50%، وفقًا لشركة باركليز للبحوث.

وإلى جانب بدء عملية خروج بريطانيا بشكل رسمي من الاتحاد الأوروبي، سيشهد العام المقبل عددًا من الانتخابات المهمة في كل من إيطاليا وألمانيا وهولندا وفرنسا، مع إمكانية أن يتجه الناخبون فيها إلى دعم الأحزاب المناهضة للهجرة والاندماج، خاصة الأحزاب اليمينية المتطرفة.

تتزايد احتمالات انهيار الاتحاد الأوروبي في العام الجاري 2017، في ظل ما أسفرت عنه الانتخابات الأوروبية الأخيرة ونمو سياسات الحركات الشعبوية، هذا مع اتساع نطاق عائدات السندات في الأوقات المضطربة، وهو ما سوف يشكل ضغطًا كبيرًا على أسعار العملات، وإذا صوتت دولة أخرى للمغادرة الاتحاد الأوروبي سوف تنسحب دول أخرى تبعًا.

كانت العيوب الهيكلية في الاتحاد الأوروبي واضحة منذ عدة سنوات، وبلغت ذروتها عام 2012 عند حدوث أزمة الديون اليونانية. وقد عملت التدابير الطارئة والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي على تهدئة الأسواق المالية، وأتاحت المجال أمام الدول المعرضة للضغط لاستعادة قدرتها على الاقتراض.

ومع ذلك، فقد سلط تصويت بريطانيا المفاجئ للخروج من الاتحاد الأوروبي الضوء على مناطق التوتر الهيكلية من وجهة نظر شعوب تلك الدول، والتي تهدد بدورها بانهيار الاتحاد انهيارًا كاملاً، إذ يمكن أن يتحول خروج دولة إلى هروب جماعي.

ويتزايد وضوح الجدول الزمني لخروج بريطانيا، إذ أشارت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي إلى أنه سيتم تقديم أول إشعار

<https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2016/html/sp161009.en.html> 1

سياسية بالغة؛ إذ بدأت أحزاب الوسط تتجه نحو مواقف الحركات الشعبية والمتطرفين السياسيين لمواجهة الاستياء المتزايد بين صفوف ناخبها. ويُشكل ذلك نذير سوء للمهاجرين والأقليات، إذ يتم التضحية بالحرية في سبيل تحقيق المساواة، وذلك مع استمرار انتشار الإسلاموفوبيا في القارة الأوروبية.

سيحفز ضعف منطقة اليورو روسيا لاتخاذ موقف أكثر عدوانية، وذلك رغم تمويل روسيا للأحزاب المتطرفة في مختلف الأقطاب السياسية، بالإضافة إلى كسب السياسيين المؤيدين للرئيس الروسي فلاديمير بوتين مزيدًا من التأييد.

إن نقل روسيا لمنظومة صواريخ إسكندر-إم إلى محافظة كالينينغراد، وعمليات الطيران الحربي على ارتفاع منخفض التي تقوم بها القوات الجوية الروسية فوق دول الناتو يسلط الضوء على موقف روسيا تجاه دول حلف الناتو والولايات المتحدة بأنها ضعيفة وغير قادرة على التصدي لهجماتها.

ومن المحتمل أن تُعزز الإدارة الأمريكية الجديدة من هذا الموقف، مما سيزيد من فرص النزاع بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وذلك نظرًا لعدم قدرته على الاعتماد بشكل كامل على الضغوط التي تُمارسها الولايات المتحدة لكبح جماح روسيا بعد الآن، ناهيك عن شعوره بالضعف المتزايد.

مما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي لن يبقى على شكله الحالي خلال عقد من الآن، إلا أن هنالك المزيد من الزخم الذي يدفع باتجاه عودة سيناريو الانفصال. ومن المحتمل أن يُشكل خروج أكثر من عضو من اتحاد يقوم على فكرة التعاون، مثل الاتحاد الأوروبي، لأسباب شعبية الخطوة الأولى في مسيرة نهاية الاتحاد، إذ تشعر الدول ذات الاستفادة الأقل من الاتحاد بضغط متزايد للخروج منه. ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على السندات السيادية والعملات، والتسبب بحالة من الاضطراب في النظام المالي وخسائر على مستوى المؤسسات.

ولن يكون انهيار الاتحاد الأوروبي مشروعًا بأن تدعم هذه الانتخابات المقبلة الحركات الشعبية، إذ بالإمكان ترقب الإعلان عن استفتاءين آخرين في العام القادم للخروج من الاتحاد، مما سيزيد الضغوط على أصول الاتحاد الأوروبي وبشكل متسارع. وسيكون لذلك أثر كبير على البنوك العاملة في الاتحاد الأوروبي؛ إذ يعاني العديد منها من السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي، ويتمتع بمستوى حماية ضعيف ضد ارتفاع حالات التخلف عن السداد.

ولأن الاتحاد الأوروبي أحد أكبر التكتلات التجارية في العالم، سيزيد القلق المتزايد تجاه مستقبله من حدة التقلبات في الأسواق العالمية، ومن الزيادة السريعة في عائدات السندات السيادية لتصل إلى مستوياتها في حال لم يُنفذ البنك المركزي الأوروبي تدخلات جوهريّة.

تراجعت المخاوف من انهيار الاتحاد الأوروبي بشكل كبير منذ الأزمة اليونانية، ولكن من شأن عودتها أن تؤثر على الدولار لأن اليورو يُشكل 58% من سلة الدولار. وسيعزز ذلك من قوة الدولار خلال العام القادم، حتى يصل إلى نقطة «كسر الحاجز»، حيث سيؤثر على كافة الأصول الخطرة، وعلى الاقتصادات الناشئة والسلع الأساسية بشكل أكبر، وذلك بسبب هبوط سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 15 إلى 20%.

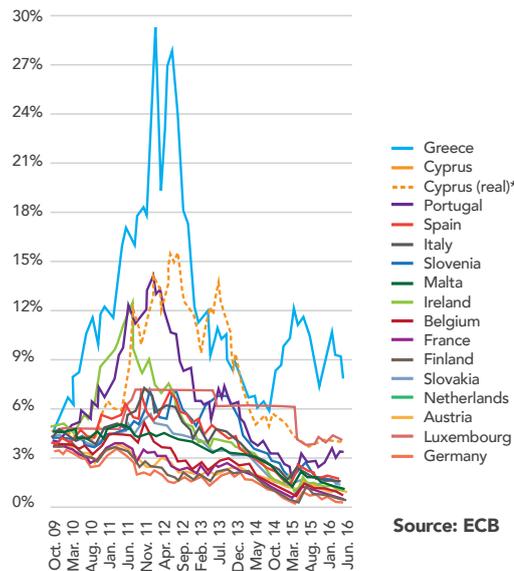
إن السياسات التي تسرع من انهيار منطقة اليورو لا تدعم الاستقرار التنظيمي في الاتحاد الأوروبي. فقد قرر الحزب المحافظ عدم دعم شركات التمويل البريطانية للوصول إلى منطقة اليورو، رغم مساهمة القطاع بأكثر من 200 مليار دولار في اقتصاد المملكة المتحدة³.

كما سيكون لتشتت الاتحاد الأوروبي المستمر تداعيات

https://en.wikipedia.org/wiki/U.S._Dollar_Index 2

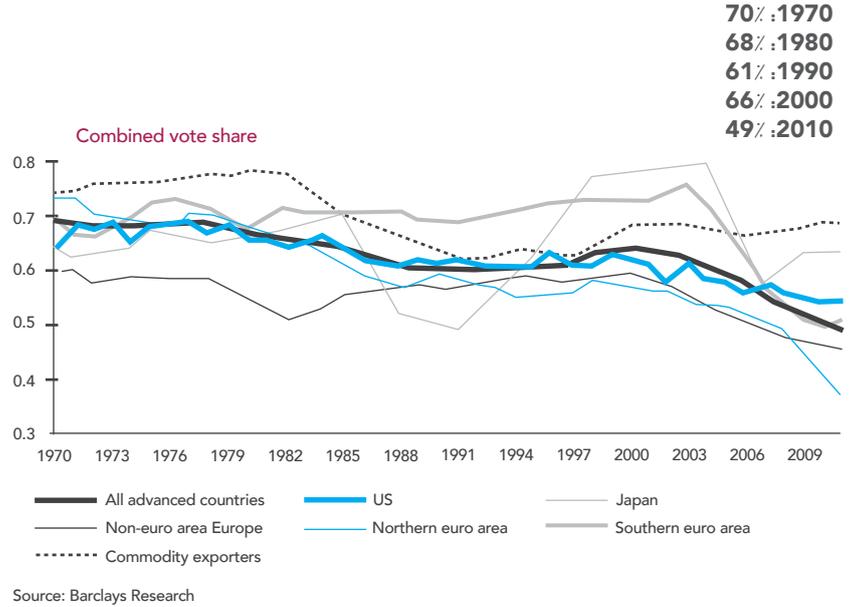
http://www.oliverwyman.com/content/dam/oliver-wyman/global/en/2016/oct/Brexit_POV.PDF 3

سعر الفائدة في كل من اليونان وألمانيا وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا منذ فترة انخفاض أسعار الفائدة ثم ارتفاعها



* actual market trade values without cut-off yield for Cyprus government bond maturing 3 February 2020

ارتفاع نسبة التصويت للأحزاب المتطرفة. بإمكاننا الاكتفاء بتمثيل بيانات كافة الدول المتقدمة مرة كل عشر سنوات:



1970: 70%
1980: 68%
1990: 61%
2000: 66%
2010: 49%

6 <https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2016/html/sp161009.en.html>

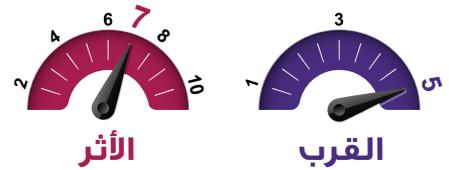
7 https://en.wikipedia.org/wiki/U.S._Dollar_Index

8 http://www.oliverwyman.com/content/dam/oliver-wyman/global/en/2016/oct/Brexit_POV.PDF



معاناة إفريقيا

العنف المتزايد



الملخص

الشعبية عام 2011 بعينها، إلا أنه وفقًا لطرح معهد نيو إنجلاند للنظم المعقدة، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يشكل أحد المسببات المنطقية لخروج أعداد كبيرة من الأشخاص إلى الشارع مخاطرين بحياتهم نظرًا لإخلال الحكومات بالعقد الاجتماعي الأساسي بمساعدة الناس على كسب العيش والتخلص من الفقر، بالإضافة إلى نمو الفجوة في الثروات، إذ أصبحت النخب السياسية والشركات تتمتع بثروات لا يمكن تصورها.

ولسنا بحاجة إلى ارتفاع كبير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية للتسبب بالاحتجاجات والعنف والتغيير السياسي، إذ يكفي التزايد المستمر في الأسعار الذي يتسبب فيه انخفاض قيمة العملات وتوقف الإعانات لأن يدفع الشعوب إلى نقطة اللاعودة.

وقد يؤدي انهيار في أسعار العملات الأفريقية بسبب سوء الإدارة الاقتصادية وضعف الأداء السياسي والانخفاض الكبير في أسعار السلع خلال السنوات القليلة المنصرمة إلى إيجاد الظروف التي ستعيد الاضطرابات التي شهدناها خلال عامي 2008 و2011.

رغم أنه من المحتمل أن تكون الدول المصدرة للنفط والدول التي ما تزال تعاني من تبعات الربيع العربي أهم الضحايا، إلا

ارتفاع أسعار الأغذية - والذي كان سببا لموجات الربيع العربي - قد يُلقي بظلاله على إفريقيا، في ظل احتمالات تباطؤ النمو وتوقف الإعانات المالية وخفض في قيمة العملات لتلك الدول، وهو ما يسبب موجة من الاحتجاجات والتغيرات السياسية مصحوبة باضطرابات كبيرة.

وكما أشرنا في المقدمة، فإن أهم ما يمتاز به الأحداث غير المتوقعة هو إمكانية تبريرها بعد وقوعها، لتبدو وكأنه كان من الممكن توقعها لو تم تحليل البيانات على نحو سليم.

وكان ذلك ما حدث في الربيع العربي عام 2011 والذي كان حدثًا غير متوقع.

أمضى الباحثون ساعات طويلة جدًا وهم يبحثون في الأسباب التي جعلت الشعوب تخرج إلى الشوارع لتطالب بتغيير الحكومات في العديد من الدول. وتنوعت النظريات بين تزايد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والقوانين القمعية بشكل كبير وحتى التضخم في أسعار السلع الغذائية الأساسية، ما دفع أعدادًا كبيرة من الأشخاص للمخاطرة بحياتهم وأجسادهم للاحتجاج واتخاذ موقف تجاه الوضع الراهن الذي يشهدونه.

ورغم صعوبة تحديد العوامل التي أدت إلى اندلاع الثورات

شخص بسبب الجوع في شمال البلاد، حيث تسببت جماعة بوكو حرام في تشريد ملايين السكان. وفي دولة يُقدر ناتجها المحلي الإجمالي بنحو نصف تريليون دولار، فإن ذلك قد يُسبب ارتفاع مستوى الشعور بالكراهية وإلى احتجاجات شديدة، خاصة إذا ما بقيت العائدات النفطية الكبيرة مجهولة المصير. كما تعني العيوب الهيكلية بأن العائدات الضريبية اللازمة لتقديم التسهيلات والخدمات لغالبية السكان ما تزال بمستويات مشابهة لمستويات دول الخليج.

أما في جنوب إفريقيا، يُعاني حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم من ضغوط سياسية كبيرة بسبب عودة تباطؤ النمو وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتسبب التضخم في تآكل القوة الشرائية للسكان. تُبرز الحركات الشعبية العالمية والحراك المدني عدم رضا المواطنين، ورغم ذلك، فإن احتمالية حدوث اضطرابات مدنية كبيرة تقل في جنوب إفريقيا مقارنة بدول أفريقية أخرى بسبب المؤسسات المدنية التي تتسم بالقوة وارتفاع مستوى المعيشة فيها.

يواجه سيناريو «صعود إفريقيا» ضغوطًا متزايدة بسبب خفض قيمة العملات وانخفاض عوائد السلع وتضاؤل شبكات الأمان الاجتماعي وانخفاض مستوى النمو في جميع أرجاء القارة. وسيواجه ملايين القادمين الجدد إلى سوق القوى العاملة تحديًا في العثور على فرص عمل في عالم تُديره الأنظمة الأوتوماتيكية، خاصة في وظائف قطاع الخدمات. ورغم ارتفاع المستوى التعليمي، إلا أنه لا يزال غير كافٍ. ونظرًا لأن إفريقيا ستشكل غالبية النمو السكاني في العقود القادمة، فإن ثمة حاجة للمزيد من الاستثمارات الكبرى في مواردها الحقيقية؛ أي سكانها، بهدف تجنب الاضطرابات السياسية الكبيرة في الأعوام القادمة. وفي حال لم يتم ذلك، فمن الممكن أن يتم القضاء على الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط لتنمو بعشرات الأضعاف وتتعلمق في إفريقيا، إذ أصبحنا نرى ظهور جماعات متطرفة غير مسلمة تستخدم نموذجًا مشابهًا للوصول إلى السلطة.

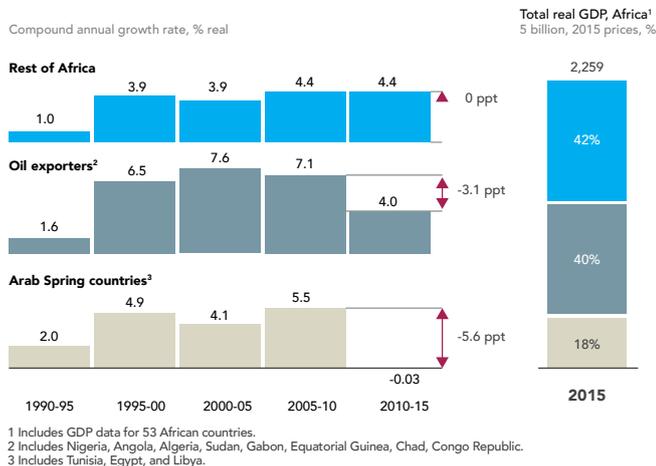
ومن المحتمل حدوث مزيد من الاضطرابات السياسية وعودة للعنف في أهم الدول الأفريقية في عام 2017، وهو ما قد يتسبب بالمزيد من التخيرات السياسية السلبية، مدفوعة بالتنافس المتزايد على الموارد الشحيحة.

أن باقي دول القارة السمراء ستشهد ضعفًا اقتصاديًا متزايدًا نظرًا للعلاقات التجارية التي تربطها بهذه الدول.

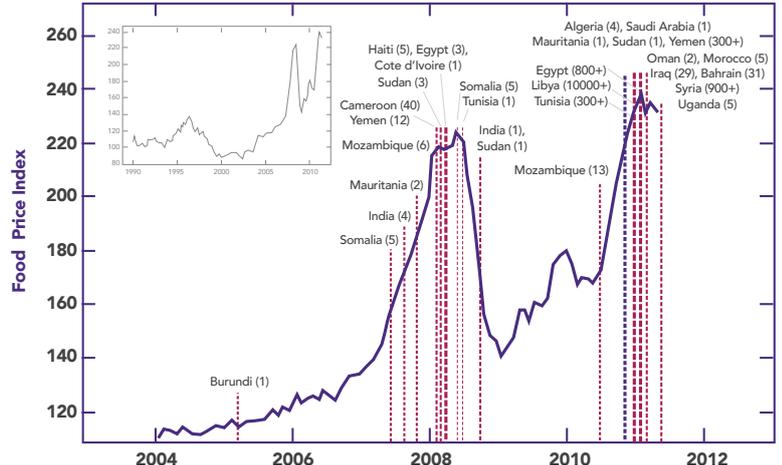
ورغم التنوع الكبير الذي تتمتع به إفريقيا، إلا أن الدول الكبرى فيها تقدم أمثلة حية على هذه المشكلة، إذ تُعاني مصر التي ما تزال تُعاني تحت تبعات الربيع العربي، من وضع اقتصادي لا يمكن الاستمرار به، وذلك بسبب انهيار القطاع السياحي، فيما لا تكاد العائدات الضريبية تكفي لتغطية تكاليف الفائدة وانتشار التضخم. وقد فقد الجنيه المصري مؤخرًا نهاية 2016 أكثر من نصف قيمته بعد وقف ربطه بالدولار وتعويم سعره. وبالإضافة إلى مطالبة صندوق النقد الدولي بإصلاحات كبيرة تتضمن وقف الإعانات الأساسية وزيادة الضرائب على السلع الاستهلاكية في سبيل الحصول على حزمة مساعدات، فإن ذلك يفرض مزيدًا من الضغوط على الحياة اليومية للمواطن المصري. ويُعاني جزء كبير من الشعب المصري من كساد في قطاعات أساسية وينتظر من الحكومة الجديدة تحقيق إنجازات بعد مرور ثلاثة أعوام على توليها السلطة. كما تحتاج مصر إلى الحصول على دعم دولي كبير لتجاوز هذا العام الصعب، وأن يستهدف هذا الدعم الأشخاص غير المشمولين في شبكة الأمان الاجتماعي. ومع ذلك، فإن أغلب الدعم سيكون موجّهًا إلى الطبقة الغنية ولن يصل إلى الطبقة الفقيرة إلا بعد حين.

أما في نيجيريا، فإن انهيار عائدات النفط بسبب انخفاض أسعاره وعودة الهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة على المنشآت النفطية في دلتا النيجر بغية ابتزاز الحكومة والتي تسببت بخفض الإنتاج بنحو 25%، أدى إلى ركود في النشاط الاقتصادي وضغوط كبيرة على حكومة الرئيس محمد بُخاري. وقد تراجعت قيمة العملة النيجيرية أمام الدولار بنسبة 65% خلال العام المنصرم لتصل إلى 315 نايرا للدولار، ولكن يعمل البنك المركزي الآن على تثبيت سعر صرف العملة حول هذا السعر، إذ وصل سعر صرف النايرا في السوق السوداء الآن إلى أكثر من 450 للدولار. كما تُعاني القطاعات المحلية من صعوبة العمل في ضوء انخفاض التدفقات النقدية بالدولار نتيجة لذلك، إن تراجع قيمة العملة بشكل أكبر من ذلك أمر لا يمكن تفاديه، إلا في حال ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير. وسيتسبب هذا الأمر بتزايد مستوى التضخم في وقت تحذر فيه الأمم المتحدة من احتمالية وفاة أكثر من مئة ألف

معدل نمو الناتج المحلي السنوي

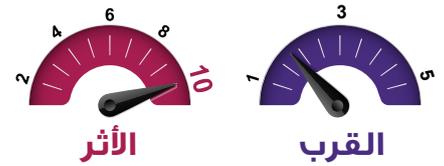


ووفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في فبراير 2017 شهدت أسعار الأغذية ارتفاعًا في القارة السمراء حيث أدى انتشار الجفاف في منطقة شرق إفريقيا إلى حدوث انخفاض حاد في المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الحبوب وغيرها من المواد الغذائية الأساسية إلى مستويات غير مألوفة، مما شكّل عبئًا ثَقِيلًا على الأسر وعرض الرعايا في المنطقة إلى مخاطر جديدة. وبحسب آخر نشرة لرصد أسعار الأغذية وتحليلها، سجلت الأسعار المحلية للذرة والذرة البيضاء وغيرها من الحبوب مستويات قياسية في أرجاء واسعة من إثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وقال ماريو زاباكوستا، خبير اقتصادي أول لدى «الفاو» والمسؤول في نظام الإعلام والإنذار المبكر، «يعيق الارتفاع الحاد في الأسعار بشكل كبير وصول الأغذية إلى عدد كبير من الأسر التي تعاني من تبعات مثيرة للقلق من حيث انعدام الأمن الغذائي». وتضاعفت أسعار الحبوب الرئيسية في بعض أسواق مدن شرق إفريقيا، وهو اتجاه يتباين تمامًا مع الاستقرار العالمي في الأسعار الذي سجله مؤشر الفاو لأسعار الغذاء الذي يقيس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية الرئيسية. <http://www.fao.org/news/story/ar/item/470687/icode/>



الخريف الغربي

وسقوط الديمقراطية الليبرالية



الملخص

مما تسبب بحالة من الفوضى التي أتاحت المجال بدورها لنمو التطرف وانتشاره في المجتمع.

ومع استمرار العالم العربي في التعامل مع تداعيات عام 2011، فقد سلط عام 2016 الضوء على تغير كبير آخر قد يجتاح العالم؛ ألا وهو انتشار الديمقراطية الليبرالية التي تعتمد على حكم الأغلبية في الغرب، وهو ما ينذر بـ «خريف غربي».

ومن الأمثلة على هذا التحول استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، بالإضافة إلى تزايد نسبة التصويت للأحزاب اليمينية المتطرفة في الدول الأوروبية، بما فيها تلك المشابهة للفاشية والنازية في بعض الدول.

وقد تحدث العالم السياسي فرانسيس فوكوياما منذ أكثر من 25 عامًا عن نظرية تقول بأننا ندخل مرحلة «نهاية التاريخ»، مع توجه الدول بشكل حتمي للنموذج الدنماركي ضمن النظام الليبرالي والنظام الرأسمالي ضمن الديمقراطية. سيُستبدل الحساب الاقتصادي والمجتمع الاستهلاكي بالرغبة في السعي

تُعاني الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية -التي يدافع عنها الغرب- من انحدار مؤكد. ونتيجة لذلك، فمن المحتمل أن تشهد انتشارًا للعنف السياسي، إذ ستتصرف الحكومات بأسلوب أحادي وتنافسي على نحو يضر بالنمو والاستقرار العالميين.

قدّر المنتدى الاستراتيجي العربي عام 2015 تكلفة الربيع العربي بنحو 833 مليار دولار، إلى جانب تسببه بوفاة 1,3 مليون شخص وتحويل 14 مليون شخص إلى لاجئين. قدمت الدول الغربية دعمًا كبيرًا للحكومات الإقليمية خلال الاضطرابات بهدف الانتقال المباشر نحو الديمقراطية والحكم وفقًا «لإرادة الشعب»، فيما أدارت ظهرها لحكام كانت قد دعمتهم لسنوات.

في بدايات الربيع العربي، بدى الأمر وكأن الدول العربية ستساقط تبعًا، لكننا شهدنا بدلًا من ذلك تعديلات في العقد الاجتماعي في العديد من الدول لتعزيز الدعم المقدم للحكومات. وقد كان هذا التحول سابقًا لأوانه في بعض الدول؛ إذ فشلت المؤسسات المدنية بإيقاف انهيار النظام الاجتماعي،

في ذلك استغلال الكراهية والكذب بشكل تام، ناهيك عن تعرض الضوابط والموازن التي تُقدمها وسائل الإعلام الحرة والمؤسسات المدنية لضغوط كبيرة، وللأنظمة الأخرى عيوبها أيضًا، ولكن بإمكان الحكومات الاستبدادية عندما يكون الحكم سليماً اتخاذ قرارات بعيدة المدى لمصلحة المواطنين لا تستطيع العديد من الحكومات الديمقراطية اتخاذها، خاصة في زمن التغيير سريع الوتيرة.

تكمّن نتيجة هذا التحول السياسي الكبير نحو الديمقراطية غير الليبرالية في احتمالية أن نشهد ردود فعل عنيفة، ويتفاوت أسلوب الحكم بين الحكومات، إذ يتراوح بين التصويت على الشرعية والحكم باستخدام العنف. كما بتنا نشهد تزايداً في مستوى الاحتجاجات في المجتمعات المنقسمة بشكل كبير، واستهدافاً للأقليات التي تتجاهلها السلطة، التي تتراجع عن دعم الحريات المدنية بهدف زيادة سيطرتها على المجتمع. وتشهد ظاهرة الإسلاموفوبيا تزايداً كبيراً بشكل خاص، ويُعد المسلمون الضحية الأكبر في الغرب. وقد يتسبب ذلك بالانفجار في أي لحظة في حال تزايد شعور الشعب بالإحباط وانهيار المجتمعات المنقسمة بشكل كبير، مما سيؤدي إلى عودة الإرهاب السياسي الذي شهدناه في سبعينيات القرن الماضي.

لن تتصرف الديمقراطيات غير الليبرالية والأنظمة الاستبدادية المنتخبة بناءً على برامج انتخابية أيولوجية وبشكل تعاوني، ولكنها ستتنافس للاستحواذ على الموارد وتعزيز سلطة الموالين لها. وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الاندثار للمؤسسات الدولية التي طالما أتاحت الاستقرار للعالم، مما سيؤدي إلى مزيد من التراجع في مسيرة العولمة وزيادة في تنظيم كافة الشؤون كنتيجة نهائية، بسبب تراجع سلطة النخب مقابل الحركات الشعبية في نهاية المطاف.

وكما كان من المفترض أن يكون الربيع العربي نقطة البداية لانتشار الديمقراطية الليبرالية، فقد يكون الخريف الغربي بداية النهاية للديمقراطية الليبرالية حول العالم ونهاية للقيادة الغربية. وستكون التداعيات المجتمعية والسياسية للانتقال إلى أنظمة غير ليبرالية من السلطة ذات أثر كبير، وقد يشهد عام 2017 الشرارة الأولى للعنف في المجتمعات المنقسمة، واضطراباً في التدفقات العالمية وفرض نظام دولي عن طريق الحكومات الشعبية المتنافسة.

وقد تبدو أعداد الوفيات الناتجة عن الربيع العربي مجرد رقم صغير مقارنة بالخريف الغربي عند انتهائه.

نحو حالة مثالية تعمل على تغيير العالم وحرية القيام بذلك، وهي قوة بإمكانها نشر الخير، يُشير إليها الفيلسوف إيزيا برلين بأنها حرية إيجابية، ولكنها عادة ما تقود للنشر باسم الخير. وسيكون هذا المجتمع الاستهلاكي محرزاً من التدخل والتنظيم الحكومي، وهو ما يسمى بالحرية السلبية بلغة برلين.

وكان ثمة احتمال بأن تكون حالة الأمور هذه رتيبة، إلا أن ما حدث هو أن العالم قد أصبح مثيلاً للاهتمام وبشكل متسارع، مع تشكيل طمع النخب وتزايد الديون وتباطؤ النمو مصدر تهديد للعقد الاجتماعي للاستهلاك الليبرالي والتقدم الاقتصادي وشبكات الحماية الاجتماعية في الغرب.

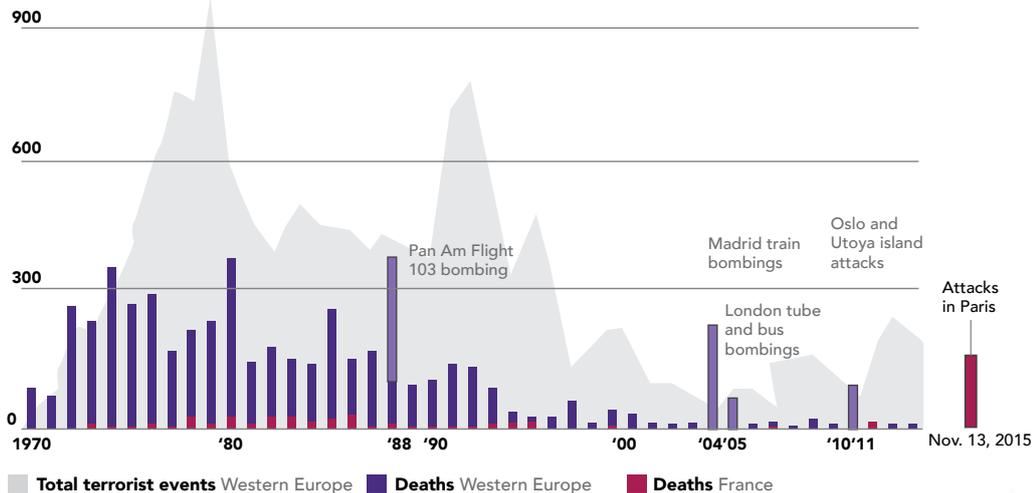
وببساطة، لم يعد الكثير من الناس يؤمنون بـ «الحلم الأمريكي» أو ما يقابله، وأصبحوا يتوقعون لأن يكونوا جزءاً من حركة تسعى لتغيير الوضع الراهن، وعادة ما يكون ذلك على حساب حقوق الأقليات والأجانب الذين سيكونون الخاسر الأكبر.

وقد كانت تلك من أهم العوامل التي أدت لفوز ترامب في الانتخابات، إذ أخذ داعموه دعواته للتغيير على محمل الجد، ولكنهم لم يعتبروا أفكاره المتطرفة حقيقية، في حين كان منافسوه عكس ذلك. فقد كانت الكثير من تعليقاته ذات طبيعة تحريضية مما أدى إلى وصول جزء مختلف من رسالته لمجموعات مختلفة، وإلى تجاوز المخاوف، ما جعل الانتخابات الأمريكية في الواقع استفتاءً حول العودة إلى أيام أفضل.

وتتسم الأحزاب الصاعدة حالياً في الدول الديمقراطية حول العالم، خاصة في الدول الغربية الغنية، بالليبرالية القطعية والاستبدادية المتزايدة، مما يؤدي إلى انقسام المجتمع واختلافه حول طبيعة الديمقراطية. وكان جون آدمز قد أشار في عام 1788 إلى «استبداد الأغلبية»، والذي لم ير معظم الناخبين فيه بأن يكون القانون الرامي إلى حماية الأقليات. وبدلاً من ذلك، تقوم معظم الديمقراطيات على أساس أنها ممثلة للشعب، لذا يُنتخب المسؤولون لإعمال عقلهم وليس للطاعة فحسب. وقد سُلط الضوء على هذا الانقسام في الفهم الأساسي للديمقراطية، في القضية التي نظر بها القضاء في المملكة المتحدة حول ما إذا كان يجب أن يُناقش البرلمان، ذو السيادة في المملكة المتحدة، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قبل المضي فيه، أو فيما إذا كانت حكومة الأغلبية قادرة على فعل ما تريد.

وقد أصبحت عيوب الديمقراطية في الأعوام الأخيرة واضحة، إذ يقوم السياسيون بكل ما بوسعهم ليتم انتخابهم، بما

الهجمات الإرهابية وأعداد الوفيات في غرب أوروبا وفرنسا



Sources: Washington Post

MACLEAN'S



المنتدى الاستراتيجي العربي

يتولى المنتدى إعداد مجموعة من التقارير والدراسات العلمية المستقبلية في عدة مجالات سياسية واقتصادية، ويعتمد المنتدى على مجموعة من الكُتاب والخبراء ومراكز الأبحاث العالمية والإقليمية التي يُشهد لهم بالموضوعية والخبرة العلمية.

السيرة الذاتية للمؤلف

عماد مشتاق هو خبير استراتيجي في «إكسترات»، شركة البحوث الاستشارية التي ينصب تركيزها على التداخل بين الحكومات والجغرافية السياسية والحوكمة والأسواق. ويقدم بدوره المشورة لبعض أهم الصناديق حول العالم حيال التحولات الهيكلية الممكنة بناءً على الرؤى المستقاة من علم السلوك ونظرية اللعب. ويركز عماد بشكل خاص على بنية أسواق النفط والتطورات في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، إذ كان واحدًا من القلة الذين تنبؤوا بسقوط غرب العراق عام 2013 وحل ضمن قائمة موقع «بيزنس إنسايدر» الخاصة بأهم الرسوم البيانية لذلك العام. يكتب مستقوي في الصحافة العالمية حول هذه المناطق، وقد كتب مقالات في عدد من الصحف الدولية، من بينها «فايننشال تايمز» و«وول ستريت جورنال». وقبل انضمام مستقوي لفريق عمل «إكسترات»، عمل مديرًا لصندوق التحوط وخبيرًا استراتيجيًا في شركة «بيكتيت لإدارة الأصول»، حيث اضطلع بمسؤولية إدارة الصناديق العالمية وتلك التي تستثمر في الأسواق المبتدئة. كما عمل خبيرًا استراتيجيًا في «ريليجار كابيتال ماركتس»، ويحمل عماد درجة الماجستير في الرياضيات وعلم الحاسوب من جامعة أوكسفورد، وهو أيضًا شريك مؤسس لمبادرة «أناس»، التي تسعى لوضع حد للتطرف وبناء مجتمعات أكثر قوة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.



المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 4 404 4999

فاكس: +971 4 330 4000

بريد إلكتروني: info@arabstrategyforum.org

www.arabstrategyforum.org